مركز الرافدين للحوار
Al-Rafidain Center for Dialogue
R.C.D

1

دراسة حالة:
"الفقر ومستويات المعيشة في العراق في ظلِّ تداعيات أزمة كورونا"

أ.د. حسن لطيف كاظم الزبيدي (جامعة الكوفة)

د. زياد طارق حسين الربيعي (الجهاز المركزي للإحصاء)

د. زينة أكرم عبد اللطيف النداوي (الجهاز المركزي للإحصاء)

مراجعة لغوية: أ.د. عقيل الخاقاني

أيار (مايو) 2020

1

دراسة حالة:

"الفقر ومستويات المعيشة في العراق في ظلِّ تداعيات أزمة كورونا"

أ.د. حسن لطيف كاظم الزبيدي (جامعة الكوفة)
د. زياد طارق حسين الربيعي (الجهاز المركزي للإحصاء)
د. زينة أكرم عبد اللطيف النداوي (الجهاز المركزي للإحصاء)
مراجعة لغوية: أ.د. عقيل الخاقاني

الطبعة الأولى2020 م
القياس: 14.5×21
عدد الصفحات:54
رقم الإيداع: 2660 لسنة 2021
الرقم الدولي: 978-9922-660-45-5
نشر وتوزيع
مركز الرافدين للحوارRCD

جميع الحقوق محفوظة لـ مركز الرافدين للحوارRCD
لا يجوز النسخ أو اعادة النشر من دون موافقة خطية من المركز

ص.ب: 252 | 009647826222246 | info@alrafidaincenter.com | www.alrafidaincenter.com | جمهورية العراق- النجف الأشرف حي الحوراء- امتداد شارع الإسكان

المحتويات

الموضوع	الصفحة
نبذة عن مركز الرافدين للحوار	7
الرؤية والرسالة والاهداف	9
أولاً: المقدمة	13
ثانياً: معالم الأزمة الثلاثية	14
(1) الأزمة السياسية:	14
(2) أزمة كورونا:	15
(3) أزمة انهيار أسعار النفط	19
ثالثاً: الازمة المركبة وتداعياتها الاقتصادية الرئيسة	22
رابعاً: أثر الازمة في الناتج المحلي الاجمالي	23
(1) السيناريو الأول (الأساس): انخفاض أسعار النفط إلى (30) ثلاثين دولارا للبرميل	25
(2) السيناريو الثاني (الأفضل): ارتفاع أسعار النفط إلى (36) دولارا للبرميل	27
(3) السيناريو الثالث (الأسوأ) عودة جائحة كورونا: انخفاض أسعار النفط إلى (20) دولارا للبرميل	30
خامساً: الفقر ومستويات المعيشة قبل الأزمة	34
سادساً: الفقر ومستويات المعيشة في ظلّ الأزمة الثلاثية	39

الموضوع	الصفحة
سابعاً: الفقر على مستوى المحافظات	45
ثامناً: الأثر في سياسات التخفيف من الفقر ونظم الحماية الاجتماعية	48
تاسعاً: ما العمل؟	50
الهوامش والمراجع	53

نبذة عن مركز الرافدين للحوار

يُعَدُّ مركزُ الرافدين للحوار من المراكز النوعية في العراق التي تجمعُ على منبرها النخبَ السياسيةَ والاقتصادية والأكاديمية الناشطة في توجيه الرؤى والمؤثرة في صناعة القرار والرأي العام. فهو مركز فكري مستقل (THINK TANK) ، يعمل على تَشجِيعِ الحِوارات في الشؤون السِياسِيّةِ والثَقافية والاقتصادية بين النخب العراقية؛ بهدف تعزيز التجربة الديمقراطية، وتحقيق السِلْم المجتمعي، ومساعدة مؤسسات الدولة في تطوير ذاتها، من خلال تقديم الخبرات والرؤى الإستراتيجية؛ لذا يمثل المركز صالوناً للحوار يتّسِم بالموضوعية والحياد ويوظف مخرجاته للضغط على صناع القرار وتوجيه الرأي العام نحو بناء دولة المؤسسات، في اطار النظام الديمقراطي، وسيادة القانون، واحترام حقوق الانسان.

تأسس المركز في الاول من شباط (فبراير) 2014 في مدينة النجف الأشرف على شكل مجموعة افتراضية في الفضاء الالكتروني تضم عددا محدوداً من السياسيين والأكاديميين والمثقفين، وقد تطورت الفكرة لاحقاً، ليتم

إكسابها الصفة القانونية عن طريق تسجيل المركز في دائرة المنظمات غير الحكومية NGO التابعة للأمانة العامة لمجلس الوزراء العراقي.

يضم "مركز الرافدين للحوار" اليوم في جنباته الحوارية أكثر من سبعمائة عضو عراقي من التوجهات السياسية والاختصاصات الأكاديمية والمذاهب الدينية كافة، إذ يمكن تشبيهه بـ "عراق مصغر" اتفق فيه الجميع على اعتماد الحوار ركيزة أساسية لمواجهة المشاكل، وإنتاج حلول استراتيجية، تتناغم ورؤية المركز في بناء الوطن المزدهر. كما يعمل في أقسام المركز الإدارية 30 موظفا من مختلف الاختصاصات.

وقد استطاع المركز خلال مدة وجيزة تحقيق مجموعة من الإنجازات عبر تسخير الطاقاتِ المختلفةِ وتوظيف مخرجاتها لصالح القضية العراقية، مستفيداً بذلك من التقنيات الحديثة في التواصلِ الالكتروني مع النخب في مركز القرار ومتجاوزا حواجز الجغرافيا والزمن والضرورات الأمنية، التي لربما تعيق الحوار المباشر.

لم يكتفِ المركز بالتواصل الالكتروني، بل أقام مجموعة من النشاطات على أرض الواقع شملت عدداً من الندوات والمؤتمرات وورش العمل والجلسات الحوارية

التخصصية وفي مجالات متعددة منها على سبيل المثال لا الحصر: تطوير القطاع المصرفي في وسوق الأوراق المالية، إنضاج مشاريع المصالحة الوطنية والتسوية بين الفرقاء والتوسط في الأزمات بين حكومتي المركز والإقليم، تحسين القطاعات الخدمية والتخلص من البيروقراطية الإدارية والروتين، تحقيق الأمن المائي والغذائي، إضافة إلى استقراء العديد من الملفات الشائكة كالدستور والبترول والعلاقات الخارجية والحشد الشعبي والمنافذ الحدودية والاستثمار والرعاية الاجتماعية وغيرها.

فيما يعد ملتقى الرافدين للحوار معلما بارزا ضمن انشطة المركز والذي يعد الاول من نوعه في العراق، والاكثر سعة وتنظيما، ويهدف الى اثراء الحوار بين صناع القرار في القضايا التي تهم البلد، وتعزيز النقاشات بشأنها، وتبادل الخبرات مع الخبراء والأكاديميين.

الرؤية والرسالة والاهداف

رؤية المركز

المركز هو المحطة التي تتلاقح عندها آراء النخب وصناع القرار بجميع أطيافها السياسية والدينية والقومية، وبِمَا يوفر من بيئة حواريّة إيجابية تُحْسِّنُ إيجاد الفضاءات المشتركة بين تلك الآراء، وتسهم في بناء بلدٍ مزدهر.

رسالة المركز

تشجيع وتنمية الحوارات الموضوعية والجادة بين النخب العراقية وصناع، القرار بما يعزز التجربة الديمقراطية، ويحقق السلم المجتمعي، والتنمية المستدامة في العراق.

أهداف المركز

يسعى المركز الى تحقيق جملة من الاهداف منها:

- تحقيق السلم الاجتماعي والعمل على ادامته، عن طريق تشجيع الحوار البناء والتبادل الفكري بين النخب العراقية، ضمن قواعد واطر وطنية شاملة.
- تعزيز الشعور بالمسؤولية الوطنية في المجتمع، عن طريق صناعة رأي عام باتجاه ادامة التجربة الديمقراطية، والحفاظ على علاقة متوازنة، وثقة متبادلة بين النخب من جهة، وبين اجهزة الدولة ومؤسساتها من جهة أخرى.
- مساعدة مؤسسات الدولة وهيئاتها في وضع حلول للمشكلات التي تواجه عملها، من خلال تقديم الدراسات والاستشارات والرؤى الاستراتيجية من قبل باحثين متخصصين.

- توسيع قاعدة المشتركات بين الكيانات السياسية والاجتماعية، عن طريق توفير بيئة حوارية محايدة وموضوعية، توجه الحوار بما يصب في الصالح العام للوطن والمواطن.

الوسائل

من أجل تحقيق أهداف المركز فإنَّه يتوسل الوسائل الاتية:

- إقامة، المؤتمرات والندوات والملتقيات التخصصية في المجالات السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية، وتوفير التغطية الإعلامية المناسبة لها ومتابعة مخرجاتها.
- إصدار الكتب المؤلفة والمترجمة والمجلات والصحف والمنشورات والبحوث باللغة العربية او باللغات الأخرى، ونشرها ورقياً، أو الكترونياً.
- عقدُ اتفاقاتٍ وشراكات للتعاون وتوقيع مذكرات تفاهم مع المؤسسات والمنظمات والمراكز المحلية والدولية التي تحملُ توجهاتٍ وأهدافاً تشترك مع توجهات المركز.

- عقد اتفاقيات مع الجامعات والكليات رفيعة المستوى في العراق وخارجه؛ لإقامة فعاليات علمية مشتركة تسهم في تحقيق اهداف المركز.
- إنشاءُ دوائر البحوث والدراسات العلمية والفكرية والثقافية، وتشكيل اللجان المتخصصة الدائمة او المؤقتة، التي تعزز حركة البحث العلمي بما يسهم في تحقيق أهداف المركز في القضايا التي تخص العراق ومنطقة الشرق الأوسط.
- عقد حلقات الحوار والتفاهم بين المختلفين، سواء أكان اختلافهم إثنيا أم عرقياً أم سياسياً؛ لتطوير آليات فهم الاخر كمقدمة لاكتشاف المشتركات الوطنية، وجعلها قاعدة الانطلاق في حوار بناء خلّاق لتحقيق الاندماج الاجتماعي.

أولاً:

المقدمة

يعـيش العراقيـون أزمـة مركبـة لتضـافر عـدَّة عوامـل سياسية واقتصادية وصحية، أفرزت أزمة مركَّبة تفرض ضغوطا على أوضاع الناس المعيشية؛ نتيجة التعطيل الجزئي للأنشطة والفعاليات الاقتصادية والاجتماعية منذ وقت مبكر من هذا العام، حتَّى قبل بدء الحجر الصحي بفعل إجراءات مواجهة جائحة كورونا، فضلا عن الإغلاق في محافظات جنوب العراق؛ بفعـل التظـاهرات الـتي أدَّت الى اسـتقالة حكومـة عـادل عبـد المهـدي. ثـمَّ جـاءت تـداعيات أزمـة كورونـا الـتي أفـرزت نتـائج عالمية ومحلية غير مسبوقة، فأدَّت إلى انهيار أسعار النفط، ففي خلال أيَّام فقد النفط ثلاثة أرباع سعره الذي كان عليه قبل الأزمة، فتراجعت عوائد النفط إلى الحد الذي جعل الحكومة عاجزة عن تأمين رواتب الموظفين والمتقاعدين، فيما لم تعلن الحكومة لحدِّ الأن عن أيَّة خطَّة إنقاذ اقتصادي.

وتسعى هذه الدراسة إلى تحليل الاثار الناتجة عن الأزمة الثلاثية واستشـرافها في الأوضاع المعيشـية للناس، ولاسـيَّما ما يتصل بأوضاع الفقراء.

ثانياً:

معالم الأزمة الثلاثية

يشهد العراق أزمة ثلاثية نتيجة تضافر ثلاثة متغيرات، هي:

(1) الأزمة السياسية

شهدت محافظات وسط العراق وجنوبه في الأول من تشرين الأول (اكتوبر)، من سنة 2019 موجة احتجاجات شبابية عارمة؛ بسبب تردِّي الأوضاع الاقتصادية، طالب فيها المحتجون بإصلاحات حقيقية وجذرية شاملة، ومحاربة الفساد ومحاسبة المفسدين، والقضاء على البطالة وتحسين واقع الخدمات المقدمة للمواطنين...، ببساطة إنَّهم يطالبون بحياة كريمة تلبِّي حقوقهم الأساسية وحاجاتهم وتطلعاتهم، وإن كانت في حدِّها الأدنى، وتعزِّز انتمائهم للبلد.

ولم يشهد العراق مثل تلك الموجة من الاحتجاجات السلمية التي لم تدعو إليها أيَّة جهة حزبية أو حكومية أو دينية منذ عام 1958؛ ذلك بأنَّ أغلب المحتجين هم من فئة الشباب الذين ولدوا ونشأوا في كنف النظام الديمقراطي الجديد، ولم يستشعروا ظلم الاستبداد والدكتاتورية المقيتة التي كانت تحكم العراق، وهم بالمقابل عاشوا معاناة أخرى، تمثَّلت بصدمة الاحتلال وتبعاته وتداعياته، فضلا عن ثورة المعلومات والاتصالات وما جادت به مواقع التواصل الاجتماعي من

معلومات وأخبار، كانت المحرِّك الأساس لانطلاق تلك الاحتجاجات ووسيلة يسيرة ومتاحة للتنسيق ورصِّ الصفوف. وباختصار: إنَّه جيلٌ مختلفٌ عمَّن سبقه، فكرا وسلوكا، لم يقبلوا لأنفسهم أن يكونوا بعيدا عن مسرح الأحداث الجارية في العراق.

(2) أزمة كورونا

تزامن انتشار فيروس كورونا (COVID-19) في العراق مع انخفاض غير مسبوق في أسعار النفط الخام، وحدوث تدهور حاد في عائدات العراق من صادراته النفطية التي يعتمد عليها في تمويل الموازنة العامة بنسبة تصل إلى 95%، وفي تكوين الناتج المحلي الإجمالي بنسبة تفوق 40%.

وقد سُجِّلت أول إصابة في العراق في الرابع والعشرين من شباط (فبراير) 2020، ولم تكن مفاجئة على أكثر من صعيد؛ بسبب قرب العراق من إيران التي كانت واحدة من بؤر الفايروس في العالم، فالجميع كان يعتقد بأنَّ ظهور الفايروس في العراق وانتشاره هو مسألة وقت ليس إلّا. وخلال ثلاثة أشهر بلغ عدد الإصابات في العراق (4272) اربعة آلاف ومائتين واثنين وسبعين إصابة، فيما بلغ مجموع الوفيات (152) مائة واثنان وخمسون حالة، وتماثل للشفاء (2585) ألفان وخمسمائة وخمسة وثمانون شخصا[1]، ولمَّا تزل الأعداد تتزايد.

جدول (1): إصابات كورونا وحالات الشفاء والوفيات لغاية الثالث والعشرين من أيار، 2020م

المحافظة	اصابات		الوفيات		حالات الشفاء	
	عدد	%	عدد	%	عدد	%
بغداد	2093	49.0	90	30.5	904	35.0
البصرة	742	17.4	18	6.1	501	19.4
النجف	318	7.4	6	2.0	299	11.6
أربيل	234	5.5	1	0.3	210	8.1
السليمانية	207	4.8	4	49.8	156	6.0
كربلاء	135	3.2	8	2.7	118	4.6
المثنى	117	2.7	4	1.4	95	3.7
ذي قار	92	2.2	4	1.4	72	2.8
كركوك	72	1.7	2	0.7	59	2.3
واسط	59	1.4	2	0.7	35	1.4
ميسان	51	1.2	2	0.7	28	1.1
بابل	48	1.1	5	1.7	39	1.5
ديالى	44	1.0	5	1.7	21	0.8
دهوك	20	0.5	0	0.0	19	0.7
الديوانية	12	0.3	1	0.3	11	0.4
نينوى	12	0.3	0	0.0	6	0.2
صلاح الدين	11	0.3	0	0.0	9	0.3
الانبار	5	0.1	0	0.0	3	0.1
المجموع	4272	100.0	152	100.0	2585	100.0

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على بيانات الموقف الوبائي اليومي لوزارة الصحة

وبعد أن سُجِّلت الإصابة الاولى في محافظة النجف الاشرف أعلنت المديرية العامَّة التربية في المحافظة تعطيل الدوام الرسمي في المدارس كافَّة حتى إشعار آخر، وتبعت ذلك إجراءات أخرى في عدد من المحافظات، منها المثنى، إذ أعلنت دائرة الصحة فيها عن تخصيص خمسمائة مليون دينار؛ لشراء مستلزمات طبية وتمويل خطَّتها المتعلقة بمكافحة فايروس كورونا في المحافظة. وفي الخامس والعشرين من شباط (فبراير) أُعلن عن تعطيل الدوام الرسمي في جميع المدارس العراقية، وتوقُّف الرحلات السياحية في محافظات الإقليم بايعاز من الهيأة العامة للسياحة.

في السادس والعشرين من شباط (فبراير) صدر قرارٌ عن خلية الأزمة يقضي بتعطيل الدوام في المؤسسات التربوية والتعليمية كافَّة، وإغلاق دور السينما والنوادي والمقاهي والمنتديات...، لمدَّة عشرة أيَّام، في الوقت الذي بدأت فيه وتيرة الموقف الوبائي تزداد شدَّةً على نحوٍ مخيف؛ ففي الخامس من آذار (مارس) قرَّرت العتبة الحسينية عدم إقامة صلاة الجمعة في مدينة كربلاء بسبب تفشِّي الوباء، وقرَّرت خلية الأزمة منع التنقُّل بين المحافظات، ابتداءً من الخامس عشر من آذار (مارس) وحتى الخامس والعشرين منه، باستثناء حالات الطوارئ وتنقُّل الموظفين الذين تقرِّر دوائرهم ضرورة الحاجة إلى خدماتهم، فضلا عن نقل المواد الغذائية. وفي السابع عشر من آذار قرَّرت خلية الأزمة فرض حضرٍ للتجوال في بغداد، يستمرُّ حتَّى مساء يوم الرابع والعشرين من آذار،

وتعطيل الدوام الرسمي في جميع الوزارات والمؤسسات الحكومية وغير الحكومية، واستثنت من ذلك الأجهزة الأمنية والخدمية والصحية، ووسائل الاعلام وحركة المواد الغذائية، وخوَّلت المحافظين صلاحيات فرض حظر التجوال في محافظاتهم. ومع تصاعد عدد الإصابات في العراق قرَّرت خلية الأزمة في الثاني والعشرين من آذار (مارس) تمديد حظر التجوال حتَّى الثامن والعشرين من آذار (مارس)؛ للحدِّ من انتشار الوباء. ثمَّ قرَّرت خلية الأزمة تمديد الحظر عدَّة مرَّات؛ بفعل الموقف الوبائي الذي أعلنته وزارة الصحة، ففي السادس والعشرين من آذار قرَّرت الخلية تمديد الحظر حتَّى الحادي عشر من نيسان (ابريل). وفي السابع من نيسان قرَّرت خلية الأزمة تمديد الحظر حتى التاسع عشر من نيسان. وفي الثاني والعشرين من نيسان قرَّرت تخفيف إجراءات الحظر، بتحويل الحظر الكلّي إلى حظر جزئي، يبدأ من الساعة السابعة مساءً حتى السادسة صباحا، تزامنا مع بداية شهر رمضان المبارك وتوقُّع تصاعد النشاط الديني والاجتماعي بعد الإفطار، فضلا عن عودة العمل في مؤسسات الدولة ودوائرها، بنسبة 25-50%، ثمَّ مُدِّدت ساعات الحظر ساعة واحدة؛ أي ليبدأ الحظر في الساعة السادسة مساءً بدلاً من الساعة السابعة.

ومع أنَّ عدد الإصابات لا يُظهر حجم المشكلة، فقد أعلنت الحكومة عن البدء باجراءات احتواء الأزمة، عبر تطبيق الحظر الشامل للانشطة والفعاليات الاجتماعية، وتطبيق إجراءات التباعد الاجتماعي منذ منتصف آذار (مارس)، الأمر

الذي أدَّى إلى إيقاف أغلب الانشطة الاقتصادية والاجتماعية، وهو ما ترك الفئات الفقيرة من دون دخل، وبخاصَّة أنَّ إجراءات الحكومة لم تتضمن تعويض أصحاب الدخل المفقود، باستثناء الإعلان عن تقديم منحة مالية زهيدة جدا، بمبلغ ثلاثين ألف دينار، وقد بلغ عدد الأسر المتقدمة لمنحة الطوارئ الحكومية (2,758,694) مليونين وسبعمائة وثمانية وخمسين ألف وستمائة وأربعا وتسعين أسرة؛ أي ما يعادل (13,017,339) ثلاثة عشر مليونا وسبعة عشر ألف وثلاثمائة وتسعة وثلاثين شخصا، بحسب تصريح وزارة التخطيط[2].

(3) أزمة انهيار أسعار النفط

أما النفط فقد كان سعر خام البصرة الخفيف حوالي 54.5 دولار للبرميل، عندما سُجِّلت الإصابة الأولى، إلا أنَّه بدأ بالانخفاض تدريجيا ليصل إلى 32.7 دولار في التاسع من آذار (مارس)، ليرتفع قليلا إلى 43.25 دولارا في الثالث عشر من آذار، ثمَّ ينخفض بحدَّة في الحادي والعشرين من نيسان، إذ بلغ 20.59 دولارا للبرميل، ليصل إلى 34.29 دولارا في الخامس عشر من أيَّار (مايو)[3].

وبحسب البيانات الإحصائية الخاصَّة بوزارة النفط/ شركة توسيق النفط (سومو)، فإنَّ مجموع الصادرات النفطية والإيرادات المتحقَّقة في الأشهر الأربعة الماضية كانت على النحو الآتي:

- كانون الثاني (يناير): بلغت كمية الصادرات من النفط الخام (102485591) برميل، وحقَّقت تلك الصادرات إيرادات بلغت قيمتها (6,163) مليار دولار، وقد بلغ معدل سعر البرميل الواحد بلغ 60.139 دولار[4]. وأعلنت وزارة النفط عن الإيرادات الإضافية المتحقَّقة، عبر تصدير شحنات النفط الخام الفورية بعلاوات سعرية، في شهر كانون الثاني الماضي، بلغ (1938889) برميل، بإيرادات كليَّة بلغت (120321471) دولار[5].
- شباط (فبراير): بلغت كمية صادرات النفط الخام (98347884) برميل، بإيرادات بلغت (5052528) ألف دولار، وإنَّ المعدل اليومي للتصدير بلغ (3391) ألف برميل، وإنَّ معدل سعر البرميل الواحد بلغ (51.374) دولار[6].
- آذار (مارس): بلغت كمية صادرات النفط الخام (105118523) برميل، بإيرادات بلغت (2962429) ألف دولار، وإنَّ معدل سعر البرميل الواحد بلغ (28.128) دولار[7].
- نيسان (أبريل): بلغت كمية صادرات النفط الخام (103144911) برميل، بإيرادات بلغت أكثر من (1423499) ألف دولار، وإنَّ معدل سعر البرميل الواحد بلغ (13.801) دولار، فيما بلغ المعدل اليومي للتصدير (3438) ألف برميل[8].

وعليه بلغت الإيرادات النفطية في لأشهر الأربعة الأولى، من سنة (2020) ما يقرب من (15.7) مليار دولار؛ أي (18.7) تريليون دينار عراقي (ينظر الجدول الآتي).

جدول (2): صادرات النفط
وإيراداته في الثلث الأول من سنة (2020)

الشهر	الصادرات (برميل)	متوسط سعر النفط (دولار)	الايرادات النفطية (الف دولار)	الايرادات النفطية (الف دينار)(*)
كانون الثاني 2020	102485591	60.139	6163383	7334425770
شحنات إضافية	1938889	60.139	147120	175073181
شباط	98347884	51.374	5052528	6012508320
آذار	105118523	18.228	2962429	3525290510
نيسان	103144911	13.801	1423499	1693963810
المجموع	411035798	43.00	15748959	18741261591

(*) احتسب سعر صرف الدينار إلى الدولار بمبلغ (1190) دينارا للدولار الواحد.

المصادر: كانون الثاني 2020
(https://oil.gov.iq/index.php?name=News&file=article&sid=2535)
شباط 2020
(https://oil.gov.iq/index.php?name=News&file=article&sid=2539)
شباط 2020
(https://oil.gov.iq/index.php?name=News&file=article&sid=2578)
نيسان 2020
(https://oil.gov.iq/index.php?name=News&file=article&sid=2580)

ثالثاً:

الازمة المركبة وتداعياتها الاقتصادية الرئيسة

ان الاستنتاج الذي نصل إليه من العرض السابق أننا نواجه أزمة معقدة ومركبة، أدت الى نتائج سلبية، وتَعِد بأخرى أشدّ وطأة منها:

- تراجع النشاط الاقتصادي معبراً عنه بالناتج المحلي الاجمالي.
- ارتفاع معدلات الفقر.
- تدهور الاحوال المعيشية لغالبية السكان.
- تفاقم العجز المالي في الموازنة الاتحادية.
- تهديد الامن الغذائي للأسر الفقيرة والهشة.
- تفاقم مشكلة البطالة.
- المزيد من الضغط على النظام الصحي الذي يعاني أصلاً بفعل الازمة المالية وتناقص موارده واستثماراته.

شكل (1): الازمة المركبة وتداعياتها الاقتصادية الرئيسة

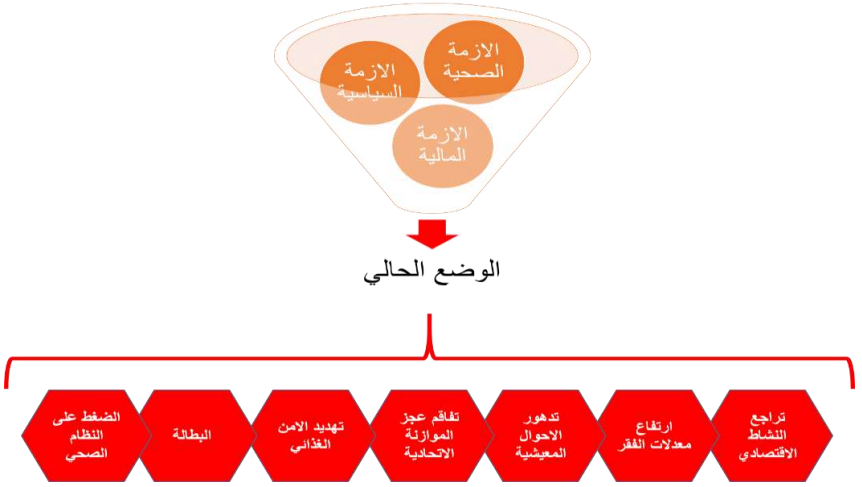

المصدر: من اعداد الباحثين

رابعاً:

أثر الازمة في الناتج المحلي الاجمالي

ومن أجل تقدير آثار الأزمة المزدوجة في الاقتصاد العراقي، فإنَّنا سنحاول بناء سيناريوهات افتراضية لوضع الناتج المحلي الإجمالي لسنة (2020) في ظلِّ افتراضات محدَّدة:

- إنَّ حجم الناتج المحلي الإجمالي المتحقق في سنة (2019) بلغ نحو (262.9) مليار دولار، بحسب

البيانات المتوفرة لتقديرات الناتج التي أصدرها الجهاز المركزي للإحصاء في الفصول الاربعة من تلك السنة[9].

- إنَّ مستويات تصدير النفط الخام في هذه السنة ستشبه مستوياته في العام الماضي (2019)، في الثلث الأول من السنة، وستنخفض بمقدار (1.060) برميل يوميا، ابتداءً من الأول من أيار (مايو)، بحسب اتفاق أوبك (+).
- إنَّ سعر النفط العراقي المصدَّر سينخفض في هذه السنة إلى (30) ثلاثين دولارا للبرميل في السيناريو الأول، وإلى (36) ستةٍ وثلاثين دولارا للبرميل في السيناريو الثاني، و(20) عشرين دولارا للبرميل في السيناريو الثالث.
- إنَّ الأنشطة الاقتصادية المكوِّنة للناتج المحلي الإجمالي غير النفطي، ستنخفض بنسبة (15%) أو (25%).
- الافتقار إلى خطَّة إنقاذ اقتصادي.

وفي ضوء الافتراضات آنفة الذكر، فإنَّ معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي سيتراجع على النحو الموضح في الجدول الآتي

(1) السيناريو الأول (الأساس): انخفاض أسعار النفط إلى (30) ثلاثين دولارا للبرميل

وهنا تكون إجراءات الحظر التي اتخذتها الحكومة كافية، وأن يعاود النشاط الاقتصادي فاعليته تدريجيا ابتداءً من مطلع أيار (مايو)، مع استمرار التباعد الاجتماعي الواسع خلال الأشهر القادمة حتّى تشرين الثاني (نوفمبر). ويُتوقع أن تستمر الأنشطة والفعاليات الاجتماعية مقيَّدةً، وتقييد السفر ما بين المحافظات. وعليه يُتوقع استمرار انكماش النشاط الاقتصادي مدفوعا بقوَّة بأسعار النفط المنخفضة، وتقليص الإنفاق الحكومي، واحتمالات قيام الحكومة بخفض رواتب موظفي القطاع العام. ويتمثَّل التأثير المزدوج الناتج عن انخفاض أسعار النفط إلى (30) ثلاثين دولارا، وانخفاض الأنشطة الاقتصادية الأخرى بنسبة (25%) عن سنة 2019؛ بسبب تأثيرات (كورونا)، في أن يُصبح الناتج المحلي الإجمالي لسنة (2020) الذي يُقدَّر بـ(169) مائة وتسعة وستين تريليون

دينـار؛ أي أنَّ الأزمـة المزدوجـة ستتسـبَّب في انخفـاض النـاتج المحـلي الإجمـالي لسـنة (2020) عـن سـنة (2019) بنسـبة 36%.

جدول (3): ملخص السيناريو الأول (الأساسي)

البيان	المؤشرات
إجراءات الإغلاق الاقتصادي	على نحو تام من منتصف آذار إلى نهاية نيسان، وجزئيا حتى تشرين الثاني (ستة أشهر)
حظر السفر بما في ذلك السفر الخارجي	100%
الأثر في النشاط الاقتصادي	استمرار توقف الأنشطة السياحية الداخلية والخارجية. تراجع في أنشطة الخدمات.
عوائد النفط	(42) تريليون دينار
الأثر في الناتج المحلي الاجمالي (2020)	الناتج المحلي الاجمالي (169) تريليون دينار تراجع بنسبة (36%) مقارنة بالعالم الماضي
سعر برميل النفط	30 دولار
انخفاض نمو الأنشطة الاقتصادية الأخرى	25%

شكل (2): الناتج المحلي الإجمالي في

العراق لسنة 2020: سيناريو الحالة الأساسية

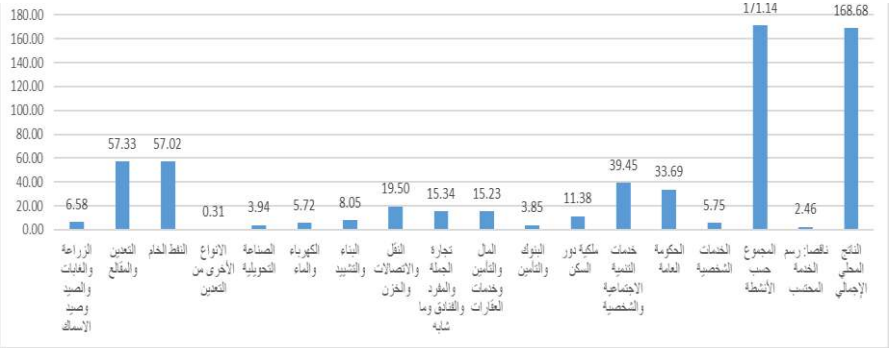

المصدر: تقديرات الباحثين

(2) السيناريو الثاني (الأفضل): ارتفاع أسعار النفط إلى (36) دولارا للبرميل

إنهاء إجراءات التباعد الاجتماعي وعودة النشاط الاقتصادي. ويبدو أنَّ الحكومة تتَّجه لاعتماد التجربة الصينية في مواجهة الوباء، عبر الانتقال إلى تقليص إجراءات الحجر والبدء تدريجيا بإجراءات إنهاء التباعد الاجتماعي حتَّى نهاية أيار؛ على أنَّ ذلك يتطلب إجراءات اقتصادية لدعم الاقتصاد وتوفير السيولة النقدية، وتوليد فرص العمل قصيرة الأجل، وتعزيز الانتعاش الاقتصادي بإنهاء إجراءات إغلاق الاقتصاد وتعزيز النمو الاقتصادي في النصف الثاني من هذا العام. وقد

يؤدّي تحسُّن أوضاع سوق النفط العالمية وارتفاع الأسعار، ومن ثمَّ زيادة عوائد العراق المالية إلى السير بهذا السيناريو.

ويتمثَّل تأثير الارتفاع النسبي لأسعار النفط العالمية إلى (36) دولارا للبرميل، وانخفاض الأنشطة الاقتصادية المختلفة الأخرى بنسبة 15% عن سنة 2019، في أن يُصبح الناتج المحلي الإجمالي لسنة (2020) حوالي (194.9) تريليون دينار؛ أي أنَّ الأزمة المزدوجة ستتسبب في انخفاض الناتج المحلي الإجمالي لسنة 2020 عن سنة 2019 بنسبة 26%.

جدول (4): ملخص السيناريو الثاني (الحالة الافضل)

البيان	المؤشرات
إجراءات الإغلاق الاقتصادي	إنهاء الإغلاق الاقتصادي نهاية أيّار.
حظر السفر بما في ذلك السفر الخارجي	تحرير إجراءات السفر بما في ذلك السفر إلى الخارج.
التأثير في النشاط الاقتصادي	عودة جزئية للأنشطة السياحية. عودة كاملة للأنشطة الخدمية.
عوائد النفط	(46) تريليون دينار
التأثير في الناتج المحلي الإجمالي (2020)	الناتج المحلي الاجمالي (195) تريليون دينار تراجع بنسبة (26%) مقارنة بالعالم الماضي
سعر برميل النفط	36 دولار
انخفاض نمو الأنشطة الاقتصادية الأخرى	%15

شكل (3): الناتج المحلي الإجمالي في العراق لسنة 2020: سيناريو الحالة الأفضل

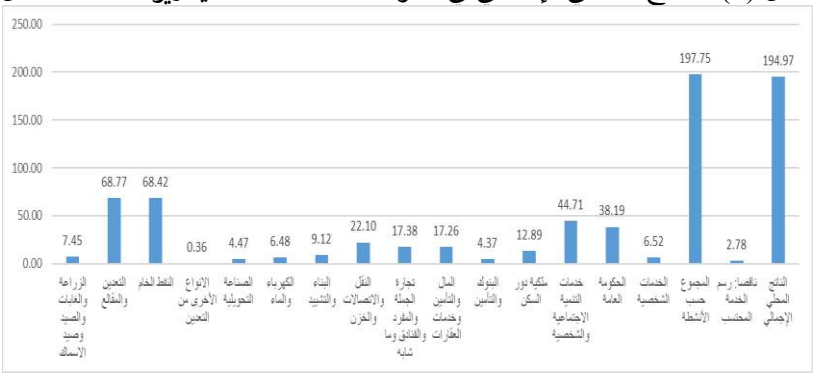

المصدر: تقديرات الباحثين

(3) السيناريو الثالث (الأسوأ) عودة جائحة كورونا: انخفاض أسعار النفط إلى (20) دولارا للبرميل

يفترض هذا السيناريو استمرار إجراءات الإغلاق الاقتصادي حتّى الربع الأول من سنة 2021، وتوقُّع عودة الأوضاع إلى طبيعتها ابتداء من الربع الثاني، مع تطوير أدوية لمعالجة المرض ولقاحات تعزيز المناعة. إنَّ حدوث هذا السيناريو سيعني دخول الاقتصاد العراقي في انهيار شامل.

ويتمثَّل تأثير انخفاض أسعار النفط إلى (20) دولارا للبرميل في الأنشطة الاقتصادية الأخرى وانخفاض نموِّها، بنسبة 25% عن سنة 2019، في أن يُصبح الناتج المحلي الإجمالي (149.6) تريليون دينار؛ أي أنَّ الأزمة المزدوجة ستتسبب في انخفاض الناتج المحلي الإجمالي لسنة 2020 عن سنة 2019 بنسبة 43%.

جدول (5): ملخص السيناريو الثالث (الحالة الأسوأ)

البيان	المؤشرات
إجراءات الإغلاق الاقتصادي	على نحوٍ تام منتصف آذار إلى نهاية نيسان، وحتّى آذار 2021
حظر السفر بما في ذلك السفر الخارجي	%100
التأثير في النشاط الاقتصادي	استمرار توقف الأنشطة السياحية الداخلية والخارجية. تراجع في أنشطة الخدمات. شحَّة في السلع الأساسية. ارتفاع الأسعار.
عوائد النفط	(35) تريليون دينار
الأثر في الناتج المحلي الإجمالي (2020)	الناتج المحلي الإجمالي (150) تريليون دينار تراجع بنسبة (43%) مقارنة بالعالم الماضي
سعر برميل النفط	(20) دولار
انخفاض نموِّ الأنشطة الاقتصادية الأخرى	%25

شكل (4): الناتج المحلي الإجمالي في العراق
لسنة 2020: سيناريو الحالة الأسوأ

المصدر: تقديرات الباحثين

وبحسب السيناريوهات الثلاثة فإنَّ معدلات النموِّ المتوقعة للناتج يبينها الشكل الآتي:

شكل (5): أثر الأزمة المركَّبة في الناتج المحلي الإجمالي (2020)

المصدر : الشكل من إعداد الباحثين

شكل (6): سيناريوهات الناتج المحلي الإجمالي في ظلِّ الأزمة الثلاثية

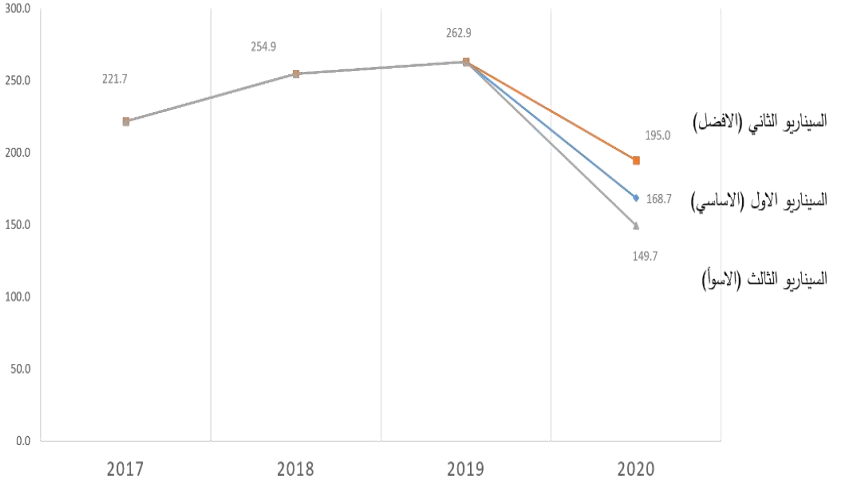

المصدر: الشكل من إعداد الباحثين

خامساً:

الفقر ومستويات المعيشة قبل الأزمة

يُعدُّ الفقر في العراق مشكلة تمتدُّ لسنوات ليست بالقصيرة، لكنَّ قياسه بدأ بجهودٍ فردية لخبراء وأكاديميين، وذلك في سبعينات وثمانينات وتسعينات القرن الماضي، في ظلِّ الأوضاع غير الطبيعية التي مرَّت بها البلاد في تلك العقود، وبخاصَّة أنَّ تلك التقديرات للفقر والفقراء كانت بالاعتماد على المسوح الاقتصادية والاجتماعية للأسرة، وهي لم تكن مخصَّصة أصلا لقياس الفقر في العراق، أما المسوح الميدانية المخصَّصة لقياس الفقر، وقد نفَّذها الجهاز المركزي للإحصاء كانت للسنوات 2007، 2012، 2014، 2018، وهو مسح رصد الفقر وتقويمه (SWIFT)[10]، وكانت أحدث النتائج كالاتي:

كشفت نتائج المسح الاجتماعي والاقتصادي في العراق سنة 2012 ارتفاعا في بعض المؤشرات، ولاسيَّما ما يتعلق بالإنفاق، فقد ارتفعت كلفة خطِّ فقر الغذاء (خط الفقر المدقع) من (35796) ألف دينارا سنة 2007 إلى (50470)

ألـف دينـاراً سـنة 2012، وهي تكـفي لتلبيـة الحـدِّ الأدنى مـن الحاجات الغذائية التي تعادل (2337) سعرة حرارية. وبالمثل ارتفعـت كلفـة تغطيـة الحاجـات الأساسـية غـير الغذائيـة مـن (39026) دينـــارا ســـنة 2007 إلى (55027) دينـــاراً ســـنة 2012[11]؛ وذلك بسـبب ارتفـاع تكاليف المعيشـة، فقـد ارتفـع معـدل التضـخُّم خـلال المـدَّة نفسـها، بمعـدل 6.8 % سـنوياً، وبمعدل تراكمي بلغ 39%[12].

وانخفضت نسبة الفقر بحسب خطِّ الفقر الوطني من 22.4% في سنة 2007 إلى 18.9% في 2012 (انخفاض بنسبة 16%)، وفي سـنة 2014 ارتفعـت نسـبة الفقـر حـتى بلغـت 22.5%، ثـمَّ عـادت وانخفضـت في سـنة 2018 حـتَّى بلغـت 20.5%. ولم تتحسَّـن، في أثناء ذلك، المقاييس الأخرى للفقر كثيرا، كمقياس فجوة الفقر ومقياس شدَّة الفقر. ومع انخفاض نسـبة الفقـر في عـام 2018 مقارنـة بسـنة 2007، إلا أنَّ عـدد الفقـراء لـم يـنخفض، بـل ارتفـع مـن (6.6) مليـون فقـير سـنة 2007 إلى 7.4 مليون فقير سنة 2018؛ لارتفاع معدَّل النمو السكاني بين الناس عامَّة والفقراء خاصَّة.

جدول (6): مؤشرات الفقر في العراق في السنوات 2007، 2012، 2014، 2018

السنة	خط الفقر (دينار)	مؤشر عدد الرؤوس (%)	عدد الفقراء (فرد)
2007	76896	22.4	6648768
2012	105500	18.9	6465123
2014	105500	22.5	8101125
2018	110880	20.5	7370430

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء، مديرية أحوال المعيشة.

كانت المحافظات الأكثر فقراً وبطالةً وحرماناً هي المحافظات المحتجَّة، وقد عرفت معدلات البطالة الأعلى، ففي محافظات الجنوب: ميسان، المثنى، القادسية، البصرة، وذي قار، توجد أعلى معدلات الفقر، بحسب التقديرات الرسمية التي صدرت عن وزارة التخطيط منذ سنة 2008، إذ وصل الفقر فيها إلى 34.6% سنة 2007، وانخفض على نحو طفيف إلى 33.6% سنة 2012، وإلى 31.1% سنة 2018، وهو معدل أعلى من المحافظات التي تعرَّضت للإرهاب (نينوى، الأنبار، صلاح الدين) التي بلغت نسبة الفقر فيها سنة 2018 حوالي 27.5%، وجلُّ ما تحقَّق خلال هذه السنوات هو إعادة توزيع الفقر باتجاه تقارب النسب المرتفعة؛ إذ ارتفعت نسبة الفقر في المحافظات التي تعرضت لإرهاب داعش بأكثر من خمس نقاط مئوية منذ عام 2012[13].

أمَّا معدلات البطالة فإنَّها تزيد في محافظات الجنوب عن 10%، وتُعدُّ ميسان الأعلى بطالةً سنة 2016 (حوالي 17.06%)، وفي ذي قار والمثنى تقترب النسبة من 15%، وفي البصرة تتجاوز نسبة البطالة 12%، وتقترب من هذه النسبة في القادسية[14].

أما بغداد فإنَّ فيها حوالي نصف عدد الفقراء، وتبلغ نسبة البطالة فيها (9.8%)، وقد احتملت خلال السنوات الماضية أثقل غلب أعباء الإرهاب، إذ تشير البيانات التي صنَّفها كاتب هذه السطور إلى حدوث (7591) عملية إرهابية فيها؛ أي أنَّ كلَّ كيلو متر مربع منها قد شهد عمليتين ارهابيتين خلال المدَّة 2003-2017، الأمر الذي فرض تضحيات كبيرة على سكانها[15].

جدول (7): تطور اتجاهات الفقر في السنوات 2007-2018 مرتّبةً على وفق التغيّر في نسبة الفقر في السنة الاخيرة، بحسب المحافظة

المحافظة	2007	2012	2018
ميسان	25.3	42.3	45.4
نينوى	23	34.5	37.7
القادسية	35	44.1	47.7
ذي قار	32	40.9	33.9
المثنى	48.8	52.5	52.1
أربيل	3.4	3.6	6.7
كركوك	9.8	9.1	7.6
بغداد	12.8	12	9.9
السليمانية	3.3	2	4.5
دهوك	9.3	5.8	8.6
الأنبار	20.9	15.4	17
واسط	34.8	26.1	18.7
ديالى	33.1	20.5	22.5
النجف	24.4	10.8	12.6
البصرة	32.1	14.9	16.2
صلاح الدين	39.9	16.6	17.9
كربلاء	36.9	12.4	13.8
بابل	41.2	14.5	11.1
العراق	22.9	18.9	20.5

المصدر: اللجنة العليا لسياسات التخفيف من الفقر والبنك الدولي، استراتيجية التخفيف من الفقر في العراق 2018-2022، ص33.
جمهورية العراق، وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، مسح رصد الفقر وتقويمه في العراق 2018.

سادساً:

الفقر ومستويات المعيشة في ظلِّ الأزمة الثلاثية

لم تعلن الحكومة عن خطتها لإنقاذ الاقتصاد العراقي على وفق السيناريوهات المتقدمة، مع الحاجة إلى حقن الاقتصاد بمزيد من الانفاق الاجتماعي، وتوفير موارد مالية للفئات المتضرِّرة من الأزمة الثلاثية، ولاسيَّما أزمة كورونا التي تتطلب مواجهة أوضاع المتضرِّرين المباشرين بها، والمتضررين غير المباشرين بفعل إجراءات الحجر الصحي الاختياري، وتعطيل العمل في القطاع الخاص، ممَّا يَعِدُ بتأثيرات سلبية في الكسبة وعمال الأجور اليومية، فضلاً عن الحاجة إلى مزيد من الإنفاق الصحي لرعاية مرضى الجائحة، إذ تشير التقارير الصحية الدولية إلى أنَّ تكلفة الرعاية الصحية للمرضى تُقدَّر بنحو (34,927) دولارا؛ أي ما يعادل 41.3 مليون دينار للشخص الواحد. وعلى افتراض استمرار هذه التكلفة طوال مدَّة مواجهة الجائحة، فإنَّ تكاليف العلاج لكلِّ (1000) ألف مصاب ستصل إلى (41.3) مليار دينار عراقي، على حين تتجاوز التكاليف تريليون دينار لعلاج (25) خمسة وعشرين ألف

شخص؛ أي أنَّ كلفة علاج كلِّ (100,000) مائة ألف شخص تبلغ أكثر من أربعة تريليونات دينار.

إنَّ الآثار الاجتماعية والاقتصادية للحجر الصحي، وتراجع الإنفاق العام لا تقتصر على توقف الأعمال والبطالة؛ لأنَّ فقدان مصادر الدخل لملايين الناس يمكن أن يؤدِّي إلى تداعيات كارثية على الفئات الهشة والفقيرة. وهنا نستحضر خصائص الفقر في العراق، إذ أشارت تحليلات الفقر، من 2007 إلى 2018 إلى أنَّ ما يميِّز الفقر في العراق هو اقتراب نسبة كبيرة من السكان من خطِّ الفقر، وهو ما يعني هشاشة أوضاع ملايين الناس الذين ستنتهي بهم الأزمة إلى تراجع دخولهم والوقوع في جائحة الفقر.

إنَّ جائحة كورونا وما تبعها من إجراءات لحظر التجوال في جميع محافظات لمنع انتشار المرض، قد أثَّرت بشكل كبير في الوضع الاقتصادي للمواطن العراقي، ولاسيَّما أصحاب الدخل المحدود. من هنا كان تقدير الفقر في ظلِّ الوضع الراهن، على وفق ثلاثة سيناريوهات مختلفة، تركِّز على انخفاض الدخل أو الاستهلاك. ولتقدير عدد الفقراء في ظلِّ أزمة كورونا فإنَّنا نفترض الافتراضات الآتية:

- بحسب دراسة حديثة تناولت أثر الجائحة في الفقر العالمي، أُعدَّت من(United Nations university)[16]، فإنَّ انخفاض الدخل أو الاستهلاك بنسبة (X)% يؤدِّي إلى ارتفاع خطِّ الفقر (Z)، من خلال المعادلة الاتية:

$$Z\ /(1-X)$$

- إنَّ الأهمية النسبية لعدد الفقراء، بحسب كلِّ محافظة، قد جاءت على وفق نتائج مسح رصد الفقر وتقويمه (SWIFT) لسنة 2018[17].
- إنَّ وضع الفقر في العراق فريدٌ في نوعه؛ ففي عام 2007 كان أغلب الفقراء قريبين من خطِّ الفقر؛ أي أنَّ ثمَّة تغيُّرا إيجابيا أو سلبيا في إنفاقهم يُمكن أن يُخلِّصهم من الفقر أو يُفاقم أوضاعهم المعيشية. فعلى سبيل المثال، إنَّ ارتفاعا بنسبة 5% في خطِّ الفقر يعني ارتفاعا بنسبة 16% في نسبة الفقر. من جهة أخرى، فإنَّ كثيرا من الأفراد غير الفقراء يقعون قريبا من خطِّ الفقر[18].
- سيادة الأوضاع التي يوضحها سيناريوهات الحالات الثلاث، فقد توصَّلنا إلى تقدير الفقر في العراق على وفق

السيناريوهات الثلاثة الخاصَّة بتأثير الأزمة الثلاثية الموضحة في القسم الثالث من هذه الدراسة.

وبالاعتماد على الافتراضات السابقة، فإنَّنا يمكن أن نضع السيناريوهات الثلاثة الآتية:

(1) الفقر في ظلّ السيناريو الأول (الحالة الأساسية): انخفاض الدخل أو الاستهلاك بنسبة 10%: قدَّر خطَّ الفقر لسنة 2020 بحوالي 123.200 ألف دينار /فرد / شهر، ومن ثمَّ فإنَّ نسبة الفقر المقدَّرة، على وفق هذا السيناريو، بلغت 22.8%؛ أي أنَّ عدد الفقراء بلغ حوالي (9120) تسعة آلاف ومائة وعشرين نسمة؛ في ضوء تقديرات السكان لسنة 2020، وهي في حدود أربعين مليون نسمة. وبهذا فإنَّ ارتفاع خطِّ الفقر لهذه السنة عن سنة 2018 بنسبة 11% أدَّى إلى ارتفاع نسبة الفقر بالنسبة نفسها.

(2) الفقر في ظلّ السيناريو الثاني (الحالة الأفضل): إنهاء إجراءات التباعد الاجتماعي وعودة النشاط الاقتصادي: انخفاض الدخل أو الاستهلاك بنسبة 5%: على وفق خطِّ الفقر لسنة 2018 الذي قُدِّر بـ(110,880) ألف دينار/فرد/شهر، نجد أنَّ خطَّ الفقر لسنة 2020 سيبلغ

(116.700) ألف دينار/فرد/شهر، ومن ثمَّ فإنَّ نسبة الفقر المقدَّرة، على وفق هذا السيناريو، بلغت 21.6%؛ أي أنَّ عدد الفقراء يقرب من (8,640) مليون نسمة. وبهذا فإنَّ ارتفاع خطِّ الفقر لهذه السنة عن سنة 2018 بنسبة 5.2% أدَّى إلى ارتفاع نسبة الفقر بنسبة 5.4%.

(3) الفقر في ظلِّ السيناريو الثالث (الحالة الأسوأ، عودة الجائحة): انخفاض الدخل أو الاستهلاك بنسبة 20%: قُدِّر خطُّ الفقر لسنة 2020 بحوالي (138.600) مائة وثمانية وثلاثين ألف وستمائة دينار /فرد/ شهر، ومن ثمَّ فإنَّ نسبة الفقر المقدَّرة، على وفق هذا السيناريو، بلغت 25.6%؛ أي أنَّ عدد الفقراء بلغ حوالي (10240) عشرة آلاف ومائتين وأربعين نسمة. وبهذا فإنَّ ارتفاع خطِّ الفقر لهذه السنة عن سنة 2018 بنسبة 25% أدَّى إلى ارتفاع نسبة الفقر بنسبة 24.8%.

شكل (7): ملخص السيناريوهات الثلاثة لمستويات الفقر في العراق لسنة 2020

المصدر: إعداد الباحثين

سابعاً:

الفقر على مستوى المحافظات

نلحظ في الجدول الآتي أنَّ هناك تفاوتاً كبيراً في أعداد الفقراء بين محافظات العراق، بحسب السيناريوهات الثلاثة، إذ احتلت محافظة نينوى المرتبة الأولى من حيث عدد الفقراء، إذ بلغ عددهم (1,7) مليون وسبعمائة ألف فرد، بحسب السيناريو الأول، وانخفض عدد الفقراء في المحافظة إلى (1,6) مليون وستمائة ألف فرد، بحسب السيناريو الثاني (الحالة الأفضل)، ومن ثمَّ عاد عدد الفقراء بالارتفاع بحسب السيناريو الثالث (الحالة الأسوأ) حتَّى وصل إلى مليوني فرد. أمَّا المحافظة الثانية من حيث عدد الفقراء فهي محافظة بغداد، إذ بلغ عدد الفقراء، بحسب السيناريو الأول حوالي مليون فرد، وانخفض عدد الفقراء فيها إلى 0.96 مليون فرد بحسب السيناريو الثاني (الحالة الأفضل)، ومن ثم عاد عدد الفقراء بالارتفاع بحسب السيناريو الثالث (الحالة الاسوأ) حتى وصل إلى (1.1) مليون ومائة ألف فرد. أمَّا المحافظة الثالثة، من حيث عدد الفقراء، فهي محافظة ذي قار، إذ بلغ عدد الفقراء فيها، بحسب السيناريو الأول حوالي تسعمائة ألف فرد، وانخفض العدد إلى

ثمانمائة وأربعة وخمسين ألف فرد، بحسب السيناريو الثاني (الحالة الأفضل)، ومن ثمَّ ارتفع عدد الفقراء، بحسب السيناريو الثالث (الحالة الأسوأ)، حتَّى وصل إلى حوالي مليون فرد. وتجدر الإشارة إلى أنَّ محافظات الإقليم الثلاثة كانت الأقلَّ فقرا بالنسبة لعدد الفقراء في عموم العراق.

شكل (8): تقديرات عدد الفقراء في سنة 2020، بحسب كلِّ محافظة

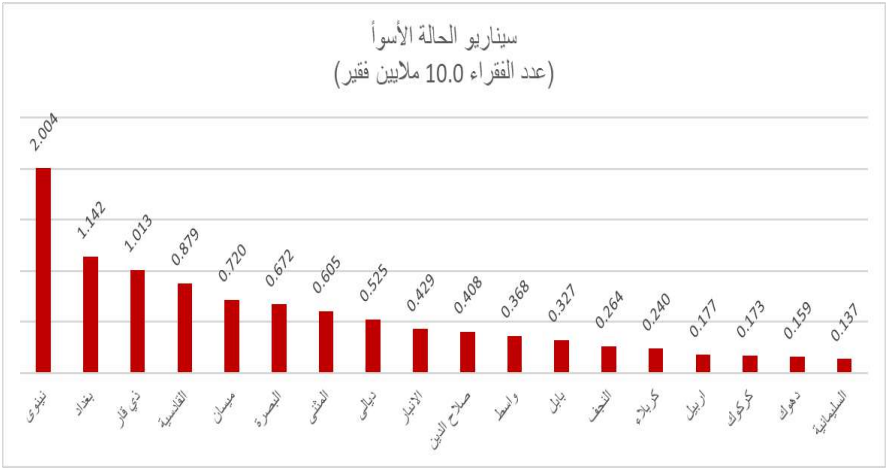

المصدر: تقديرات الباحثين.

ثامناً:

الأثر في سياسات التخفيف من الفقر ونظم الحماية الاجتماعية

بدأت الجهود للتخفيف من الفقر، منذ سنة 2009، في إطار استراتيجيتين، أُعدَّت الأولى في تلك السنة بدعم فنيٍّ من البنك الدولي. ومع ذلك فقد تأخَّر تطبيقها إلى سنة 2012، بعد أن استحدثت مديرية عامَّة لإدارة الاستراتيجيات في وزارة التخطيط. وما إن بدأ العمل حتَّى دخل العراق في أتون الحرب ضدَّ داعش بعد احتلال الموصل من التنظيم الإرهابي؛ فأدَّى ذلك إلى تفاقم أوضاع الفقراء وبروز مشكلة النازحين. ثمَّ أُعدَّت استراتيجية ثانية في سنة 2017، وغطَّت المدَّة 2018-2022، وهي اليوم تواجه هذا التحدِّي، فبدلا من أن تعمل على التخفيف من الفقر وخفض مستوياته، صار عليها العمل على ضمان عدم اتساعه وتفاقمه بفعل تداعيات الأزمة المركَّبة.

يفتقر العراق إلى نظام حماية اجتماعية شامل ومتكامل، وعلى الرغم من الجهود المبذولة منذ إقرار قانون الحماية الاجتماعية رقم (11) لسنة 2014، الذي عُدَّ بداية مرحلة جديدة في نظام الحماية الاجتماعية، باتجاه الشمول

الأوسع والمزيد من الاستقرار المؤسسي، إلَّا أنَّ صعوبات التطبيق ظلَّت تلاحقه منذ تشريعه. وما زال أغلب الفقراء خارج إطار الحماية الاجتماعية، فضلا عن ملايين العاملين في القطاع غير المنظَّم (غير الرسمي) الذين يعانون من غياب شبكات الضمان ونقص في الوعي بحقوقهم[19].

إنَّ التحدِّي الذي يواجه العراق في ظلِّ الأزمة المركَّبة يتمثَّل في تزايد أعداد الناس الذين يحتاجون إلى الدعم والحماية؛ لمواجهة أوضاع الفقر والحرمان التي أنتجتها الأزمة، فقد قدَّرنا أنَّ هناك ما يقرب من عشرة ملايين فقير، يتداخل معهم عددٌ مماثل من العاملين في القطاعات غير الرسمية، ممَّن لا تتوفَّر لهم حماية، ولم تتمكن وزارة العمل من توسيع نطاق شمولهم بتقديمات صندوق الضمان الاجتماعي وتقاعد العمل في القطاع الخاص، المؤسَّس بموجب قانون العمل رقم 37 لسنة 2015[20]، إذ يواجه عددٌ كبير منهم فقدانا لمصادر الدخل في ظلِّ الإغلاق الجزئي والتام، وتراجعا في مستويات معيشتهم ونقصا في المواد الأساسية.

تاسعاً:

ما العمل؟

في ضوء السيناريوهات الثلاثة والصدمة الثلاثية التي يتعرَّض لها الاقتصاد العراقي، المتمثلة بأزمة (كورونا) وأزمة انخفاض أسعار النفط التي أثَّرت، كما تقدَّم، بشكل سلبي في مستويات معيشة المواطن العراقي، فكانت الإجراءات الوقائية من خلية الأزمة، المتمثلة بالحظر الجزئي والكلّي، قد أدَّت إلى انخفاض ملحوظ في مستويات الدخل والاستهلاك، فضلا عن أنَّ انخفاض أسعار النفط الخام - الذي يُعدُّ عصب الحياة في العراق - أدَّى إلى عجز كبير في الموازنة العامة. وقد تلجأ الحكومة إلى مزيد من الإجراءات التقشفية، بتخفيض كبير في الإنفاق العام وفي رواتب الموظفين، أو أيَّة إجراءات أخرى من شأنها تخفيض الدخل أو الاستهلاك.

إنَّ الواقع الجديد يستلزم من الحكومة وقفة شجاعة؛ للتصدِّي لتداعيات الأزمة ووقف التدهور في أوضاع الفقراء من خلال:

- دراسة أوضاع الناس وكيفية تأثرهم بالأزمة، وتحديد التدخلات الضرورية لحمايتهم.

- حصر الموارد المالية المتاحة لها، والبحث عن مصادر بديلة، ليس فقط لتأمين رواتب الموظفين والمتقاعدين والمشمولين بالحماية الاجتماعية، إنّما لابدَّ من أن تتجه جدِّيا للتفكير في منح إعانات نقدية لكثير من الناس (مع التشديد على أن تكون نقدية)، ومن الممكن أن تستفيد من قاعدة البيانات التي يوفِّرها نظام البطاقة التموينية في شمول جميع المقيمين، وقد سبق أن استعملت البطاقة في توفير مِنَحٍ إبانَ حكومة المالكي الأولى.
- وضع خطة إنقاذ عاجلة، تعتمد على سيناريوهات متعدِّدة؛ لمواجهة تداعيات الأزمة المركَّبة، تضمن وقف تداعيات الركود الاقتصادي.
- ضمان تدفُّق السلع الأساسية إلى السوق، ومراقبة أوضاع السوق المحلية، والرصد الدوري لمؤشر اسعار المستهلك.
- رفد القطاع الصحي بمستلزمات السيطرة على المرض، مستفيدةً من العلاقات الجيِّدة مع الصين التي يمكن

الاستعانة بها في دعم القطاع الصحي، وبخاصَّة أنَّ الصين كانت صاحبة المبادرة في ذلك.

- ترشيد الموارد المالية من خلال:
  - إيقاف المصروفات الأخرى، مثل مخصَّصات الضيافة والوقود وغيرها.
  - إيقاف تعدُّد الرواتب.
  - عقلنة التقديمات التقاعدية للفئات التي لم تقدِّم توقيفات تقاعدية.
  - إلغاء المخصَّصات الاستثنائية، مثل المخصَّصات التي ترتبط بالعمل بالمنطقة الخضراء.
  - إعادة النظر في ميزانيات البعثات الخارجية وتقليصها إلى أدنى الحدود.
  - التحضير لإعادة صياغة الموازنة العامة؛ لتظهر المستفيدين من الصرف بشكل مباشر وغير مباشر على أساس مفهوم الموازنة الصفرية.

- الشراكة الوطنية من أجل الخروج من الأزمة، عبر تشكيل شبكة بين منظمات المجتمع المدني التي تعمل على التخفيف من أعباء الناس في ظلِّ هذه الأزمة.

الهوامش والمراجع

(1) وزارة الصحة، الموقف الوبائي اليومي للإصابات المسجلة لفايروس كورونا المستجد في العراق، في 28 نيسان (ابريل) 2020 (https://moh.gov.iq)
(2) شبكة الاعلام العراقي، وزير التخطيط يحدد موعد إطلاق المنحة الطارئة (https://www.ina.iq)
(3) https://oilprice.com/freewidgets/get_oilprices_chart/4187
(4) https://oil.gov.iq/index.php?name=News&file=article&sid=2535
(5) https://oil.gov.iq/index.php?name=News&file=article&sid=2536
(6) https://oil.gov.iq/index.php?name=News&file=article&sid=2539
(7) https://oil.gov.iq/index.php?name=News&file=article&sid=2578
(8) https://oil.gov.iq/index.php?name=News&file=article&sid=2580
(9)http://cosit.gov.iq/documents/national_accounts/national_income/reports/gdp %202019.pdf

(10) جمهورية العراق، وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، مسح رصد وتقويم الفقر في العراق 2018.

(11) اللجنة العليا لسياسات التخفيف من الفقر والبنك الدولي، استراتيجية التخفيف من الفقر في العراق 2018-2022، ص 31.

(12) World Bank, World Development *Indicators* database (http://api.worldbank.org/v2/ar/indicator/FP.CPI.TOTL.ZG?downloadformat=excel)

(13) حسن لطيف كاظم، الاقتصاد السياسي لانتفاضة الشباب في العراق 2019، شبكة الاقتصاديين العراقيين

(http://iraqieconomists.net)

(14) المصدر السابق نفسه.

(15) المصدر السابق نفسه.

(16) Andy Sumner, Chris Hoy,4- and Eduardo Ortiz-Juarez, Estimates of the impact of COVID-19 on global poverty, WIDER Working Paper 2020/43(https://www.wider.unu.edu/sites/default/files/Publications/Working-paper/PDF/wp2020-43.pdf)

(17) جمهورية العراق، وزارة التخطيط، مصدر سبق ذكره.

(18) اللجنة العليا لسياسات التخفيف من الفقر والبنك الدولي، استراتيجية التخفيف من الفقر في العراق 2018-2022، ص 38-39.

(19) ينظر: حسن لطيف كاظم، الحماية الاجتماعية في العراق: تحليل أصحاب المصلحة، مؤسسة فريدريش ايبرت، عمان/برلين، 2017.

(20) قانون العمل العراقي 37 لسنة 2015، جريدة الوقائع العراقية، العدد 4386 في 9 تشرين الثاني/ نوفمبر 2015.

دراسة حالة:

"الفقر ومستويات المعيشة في العراق في ظلِّ تداعيات أزمة كورونا"

مركز الرافدين للحوار
Al-Rafidain Center For Dialogue
R . C . D

جميع الحقوق محفوظة لـ مركز الرافدين للحوارRCD
لا يجوز النسخ أو اعادة النشر من دون موافقة خطية من المركز

جمهورية العراق – النجف الاشرف – حي الحوراء – امتداد شارع الاسكان
www.alrafidaincenter.com
info@alrafidaincenter.com
009647826222246
ص.ب252